جمهورية العراق
وازارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

الخطر التأميني في نقل الحمولات النفطية

دراسة مقارنة

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب

نعمان عطوان عطشان الاسدي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من
متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

أ.د يوسف عودة غانم

١٤٤٢ هـ ٢٠٢٠ م

مقدمة

يرتبط التأمين البحري بالرحلة التي بدأ فيها التحول من الشراكة البحرية إلى إستغلال رأس المال، مع ما صاحبها من انفصال تجهيز السفينة عن مالكيها ونشأة علاقات العمل البحري وتحول أصحاب البضائع من شركاء في الرحلة البحرية إلى شاحنين يعهدون ببضائعهم إلى مجهز السفينة أو الربان ، وأخيراً ظهور مصادر تمويل متنوعة للاستثمارات البحرية، ومع تواري فكرة الشراكة البحرية واستغلال القيم والمصادر الفردية رغم إنتضامها معاً في الرحلة البحرية، أصبح لزاماً على صاحب كل مصلحة البحث عن وسيلة خاصة به يأمن بها الأضرار التي قد تلحق به من جراء خطر أو حادث بحري فكان اللجوء إلى التأمين البحري.

ولا شك أن أهمية التأمين البحري تكمن في جميع أنشطة الاقتصاد الوطني وفي شتى المجالات منها الخدمية والمالية وغيرها، فهي بذلك المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية والتي أكيد أن مجالها واسع وكبير، كما أن التأمين البحري هو أصل التأمين في التاريخ على الإطلاق فلا شك أننا سوف نبهر بالأموال الطائلة التي هي عرضة للأخطار والخسائر، فمثلاً إذا عرفنا أن قيمة سفينة قد يبلغ ثمنها ملايين الدولارات وأن البضائع التي تحملها قد تتجاوز قيمتها عدة مرات ، فإذا تم هلاكها في الرحلة البحرية مع تعرضها لأضرار جسمانية ، فلا شك أن ذلك يكون طامة ووباء خطير على التجارة البحرية التي قد تتضرر كثيراً.

النقل البحري هو عصب التجارة الدولية وأحد محركات العولمة الرئيسية فهو ينقل زهاء ٨٠٪ من حجم التجارة العالمية، فضلاً عن كون أغلب أماكن استكشاف واستخراج النفط في مناطق نائية بعيدة عن العمران في معظم دول العالم، وهذا يعني الحاجة إلى تأمين انتقال تلك المادة ذات الطبيعة الخاصة سواءً لمواني التصدير أو لمناطق التوزيع والبيع بعد التكرير؛ وهذا يستدعي توفير وسائل نقل تتميز بدرجة عالية من معايير السلامة نظراً لقابلية النفط الخام أو منتجاته للإشتعال السريع ومن ثم حدوث كوارث مرتبطة بذلك حال وقوع أي خطأ أو تسرب نفطي. إذ يساهم تطور وسائل نقل النقط في دعم الحفر والتنقيب في أماكن وعرة.

إذ يعد البحر الوسيلة الرئيسة في نقل البضائع (الاشياء) من مكان الى آخر، بوصفه حلقة الوصل بين المجتمعات البشرية عبر مختلف القارات في العالم [1] وذلك لما للنقل والملاحة البحرية الدور الاساس في اتساع عمليات الاستيراد والتصدير التي تتم بين الدول.

وقد أحتفظ النقل البحري بمكانته فى التجارة الدولية، إذ يتم من خلاله نقل ما يقارب ٢٥٠٠٠ مليون طن من الشحنات المحيطة سنوياً وهذا يشكل ٧١٪ من الشحن العالمي بالمقارنة مع ٧٠٠٠ مليون طن من الحمولات عن طريق السكك الحديدية و٣٠٠٠ مليون طن عن طريق البر والنقل البحري شأنه في ذلك شأن وسائل النقل الأخرى، أخذ في التغير تكنولوجياً واستراتيجياً وفقاً لمتطلبات السوق [1].

وقد تطوّرت حركة النقل البحري طوال العقود الماضية بصورة واسعة مغطية حوالي ٩٠٪ من سوق الشحن القارية، ولا تكمن ميزة النقل البحري في السرعة ولكن في قدرته ومدى تغطيته لمناطق واسعة من العالم، حيث لا يستطيع النقل بالسكك الحديدية أن يتناول الحركة التجارية بمثل هذه الأبعاد الجغرافية، ولهذا السبب تتركز الصناعات الثقيلة عادة على ضواحي الموانئ [2]

أهمية الموضوع

إبتداءً ظهرت الحاجة إلى التأمين في مجال التجارة البحرية، بسبب الحوادث البحرية التي تعترض الرحلة البحرية بالنظر إلى الأموال الضخمة التي كانت تستثمر في التجارة البحرية، ولذلك لجأ التجار إلى ابتداع أنظمة للتخفيف من الخسارة أو للحد من آثار الأخطار، ولعل التامين اكثر إلحاحاً في مجال الحمولات النفطية إذ يُعدّ النفط من الموارد الاقتصادية التي لها أهمية كبيرة كونه سلعة ذات تأثير مباشر في صياغة المشهد الاقتصادي ، لامتلاكه المقومات التي يمكن ان تساعد على التطور والنهوض بالاقتصاد كونه يمثل مصدراً مهماً من مصادر العائدات المالية

---

[1] Ripert (George's): Droit Maritime, Paris, 1950, P: 2.

١() د. نبيل محمد الخناق، خضر الياس البنا: التأمين البحري ، مطبعة مؤسسة المعاهد الفنية، بغداد، ١٩٨٦، ص٩.

٢() فيليب لوسبي: الخسارة الجزئية (اجسام، بضائع) ، الرجوع والعواريات في التأمين البحري ، الاتحاد العام العربي للتأمين ، القاهرة، مصر، ١٩٩٦، ص٧٧-٧٨.

والنقدية لتمويل الميزانية العامة للبلد وتمارس فوائضه دوراً مهماً في تطوير المستوى التنموي وتحسين الأداء الاقتصادي لجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية.

بيد أن عملية نقل النفط ومشتقاته قد يتعرض للعديد من المخاطر سيما تلك المتعلقة منها بمخاطر الحروب او عمليات القرصنة البحرية أو العمليات الارهابية، وغيرها من المخاطر، فكان لا بد من البحث عن وسيلة من شانها التخفيف من الاضرار التى قد تلحق بعملية النقل البحري.

أسباب اختيار الموضوع

لما كان نجاح النمو المستدام في العديد من الدول التى تعتمد على النفط اقتصادياً بما فيها العراق يرتبط طردياً بنمو متوازن للقطاع النفطي وعلى الآخر تأمين الحمولات النفطية، مع مراعاة إن القطاع النفطي يعد قطاعاً قائداً للتنمية والنمو معاً). لذا فإن الباحث يستهدف مايلي

١- التعرف على المخاطر التى تعترض الحمولات النفطية

٢- دور التأمين في مجال الحمولات النفطية في تحقيق التنمية المستدامة.

٣- سبل إصلاح السياسات التشريعية المتعلقة بالتأمين على الحمولات النفطية بما يتلاءم ودور العراق التاريخي والاقتصادي.

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في عدم وجود سياسات لنظم تأمين الحمولات النفطية مما جعل صناعة الحمولات النفطية العراقية تتأرجح تحت وطأة الأسعار في مقابل مخاطر التأمين، وتتضح تلك الاشكالية فى ضرورة الاجابة على عدد من التساؤلات على النحو التالي:

٢_ ماهو حجم الخطر الذي يعترض الحمولات النفطية؟

٣_ كيف يمكن تكييف الخطر بأعتبارة محلاً للتأمين في نقل الحمولات النفطية؟

٤_ هل يمكن التأمين من الخطر الظني؟

٤_ ماهو دور الاقساط التأمينية في مواجهة اخطار الحمولات النفطية؟

نطاق البحث

تدخل هذه الدراسة فى نطاق الدراسات التي تتناول موضوع التأمين وتعنى بالذات بالتأمين البحري وبالاخص عنصر الخطر فى مجال نقل الحمولات النفطية، إذ انه ينبغى تعيينه بالعقد وكذلك الاقساط التأمينية.

حيث تنصب تلك الدراسة على أحكام القانون العراقي المتعلق بالتجارة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ وكذلك مشروعات القانون البحري العراقي على الترتيب ١٩٧٤ و١٩٨٧ مقارنة بالقانون البحري المصري رقم٨ لسنة ١٩٩٠ وقانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، وقانون التأمين البحري الانجليزى لعام ١٩٠٦، فضلاً عن التعرض لقانون التجارة البحرية العثماني رقم ١٨٦٣ وكذلك الاشارة إلى الاتفاقيات الدولية وهي:

١. اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار الصادر في سنة ١٩٨٢.
٢. اتفاقية بروكسل لسنة ١٩٢٤.
٣. قواعد يورك وانتروب لعام ١٩٩٤.

منهجية البحث

اتبع الباحث في هذه الدراسة المقارنة بين التشريع العراقي والتشريع المصري والتشريع الانجليزى أسلوب التحليل للواقع التشريعي الناظم الحمولات النفطية، بالإضافة إلى عرض للنصوص الحاكمة للخطر التأميني في مجال الحمولات النفطية، حيث سعى الباحث إلى الجمع بين معظم أساليب مناهج البحث العلمي، وفقاً لما اقتضاه حال كل جزئية من جزئيات هذه الدراسة.

خطة الدراسة:

الفصل الاول: ماهية الخطر التأميني في نقل الحمولات النفطية

المبحث الاول: الخطر في مجال نقل النفط

المبحث الثاني: الطبيعة القانوينة للخطر البحري في مجال النفط

الفصل الثاني: أحكام الخطر التأميني في نقل الحمولات النفطية

المبحث الأول: أثر الخطر التأميني في تحديد الاقساط التأمينية

المبحث الثاني: أثر الخطر التأميني في دفع مبلغ التأمين